

الـجولان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥١٥، ١٨ و ١٩/١٢/١٩٨١، ص ٥). وذهب مردخاي غور، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، ابعـد من ذلك حينما وجه اتهاماً مباشراً الى شارون بأنه يسعى الى الحرب مع سوريا. وهو يحاول عن طريق هذا القانون حشد تأييد شامل لميوله الحربية هذه. وقد ايده في هذا الرأي كل من عضوي الكنيست مئير صبان ويوسي ساريد اللذين يعتقدان ان رئيس الحكومة طرح مشروع قانون الجولان من زاوية رغبته في تحريك حرب ضد سوريا يمكن «التدرّج بها لعدم إنجاز الانسحاب من سيناء» المصدر نفسه.

واحدث قانون الجولان هزة داخلية على الصعيد الحزبي في اسرائيل. فقد فاجأ توقيت طرحه على الكنيست حزب العمل الذي كان قبل وقت قصير قد سوّى خلافاته بشأن انتخاب سكرتير جديد للحزب، ووجد قواه في مواجهة مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؛ إلا انه عاد مرة اخرى ليواجه انقساماً خطيراً بين نوابه في الكنيست، عندما خرج بعض اعضائه عن الاجماع الحزبي وصوتوا لصالح إقرار القانون. واستند المؤيدون للقانون من اعضاء حزب العمل على النداءات العديدة التي وجهتها الحركة الكيبوتسية لحسم مسألة الجولان، لكن قيادة الحزب كانت تامل بالموضوع. ويقول عضو الكنيست يعقوب تسور (معراخ)، وهو احد الذين صوتوا لصالح القانون، انه كان يخشى ان تشكل الموافقة على إخلاء سيناء والمطارات والمستوطنات الموجودة فيها «نموذجاً وسابقة لمناطق اخرى في اوساط الادارة الأميركية والرأي العام العالمي» (معاري، ١٨/١٢/١٩٨١). ويؤكد تسور على اهمية إصدار القانون قبل إخلاء سيناء، وهو عمل «لا يتناقض» بحد ذاته مع قرارات مؤتمرات حزب العمل. ولم ينحصر الخلاف داخل حزب العمل، بل امتد ليطول العلاقات بين الحزبين المشاركين في المعراخ المعارض (العمل ومبام)، حيث عقدت ادارة الكتلة اجتماعاً، يوم ١٥/١٢/١٩٨١، لفحص العلاقات بين الحزبين. وقد علّق عضو الكنيست نفتالي بدر (مبام)، على ذلك، بقوله: ان صورة كتلة المعراخ «تقوضت تماماً» (معاري، ١٦/١٢/١٩٨١).

ومن ناحية اخرى، طرح احتمال توجه الليكود

الى كل من تيلم وهتحياه وصقور المعراخ للانضمام الى الائتلاف الحاكم. وتجدد كذلك الجدل الفكري في حزب الأحرار. واقترح بعض اعضاء الكنيست على الوزير اسحق بيرمان استخلاص العبر من معارضته للقانون الذي بادرت الحكومة الى طرحه. اما الوزير بيرمان واعضاء آخرون من الحزب فقد طرحوا ضرورة استقلال حزب الأحرار. ويمكن تلخيص ذلك كله بأن قانون الجولان ساهم في تعميق الخلافات داخل المؤسسات الحزبية.

رد الفعل الأميركي: إذا تجاوزنا ردود الفعل الأميركية الأولى إزاء القرار الإسرائيلي، والمتمثلة بـ«الغضب» الأميركي من «المفاجأة» الإسرائيلية، إلا أن ردود الفعل سرعان ما هدأت واتخذت طابع الانتقاد الكلامي والتأييد الفعلي، وبخاصة في جلسات مجلس الأمن الدولي. وهذا الموقف بالذات توقعه الإسرائيليون عشية اتخاذ قرار الجولان، حينما حددوا «سيناريو» رد الفعل الأميركي على الشكل التالي: رد لفظي بلهجة حادة، وحتى الموافقة على صيغ متطرفة تدين اسرائيل في الأمم المتحدة «واحباط قرارات فرض العقوبات على اسرائيل» (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨١). وبرأي المصادر الإسرائيلية ان الانتقاد الأميركي اللفظي كان من اجل منع انضمام الولايات المتحدة الى قرارات «معاقبة» اسرائيل في مجلس الأمن. ويبدو ان الولايات المتحدة كانت بذلك تنفذ التزامات سابقة لاسرائيل إزاء مصير مرتفعات الجولان السورية المحتلة. فقد كشف، في هذا السياق، عن تعهد سابق قدمته ادارة الرئيس جيرالد فورد الى حكومة اسحق رابين بشأن دعم بقاء اسرائيل في مرتفعات الجولان في اية مفاوضات سلمية تتم بين اسرائيل وسوريا. وحصلت اسرائيل على هذا التعهد اثناء المفاوضات على فصل القوات في سيناء. ولأسباب اميركية داخلية لم يطرح الموضوع على الكونغرس وعلم به دبلوماسيان اسرائيليان هما: سمحه دينتس وتسفي رافياح، كما اطلع الرئيس فورد عضوين بارزين في مجلس الشيوخ الأميركي هما: كايس من الحزب الجمهوري وهيوبرت همفري من الحزب الديمقراطي، على مضمون التعهد الأميركي. وقد التزمت اسرائيل من جانبها «بإبقاء الأمر سرا» (هآرتس، ٢٣/١٢/١٩٨١). وعلم ان الوثيقة